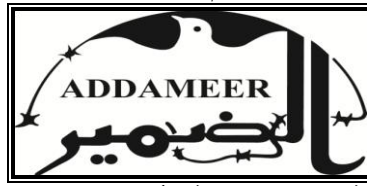


يا حرية
تحديث فصلي لإحصائيات الأسرى الفلسطينيين
وأوضاعهم داخل السجون



مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان
(20 تشرين أول 2011 - 20 كانون ثاني 2012)

حالات الاعتقال الحالية

| | |
|-------|---|
| 4,446 | الأسرى السياسيون في السجون الإسرائيلية: |
| 307 | معتقلون إداريين، من ضمنهم 20 عضواً في المجلس التشريعي، وطفل واحد |
| 6 | أسيرات |
| 132 | أطفال، من ضمنهم 19 تحت سن 16 عاماً |
| 23 | أعضاء في المجلس التشريعي |
| 52 | أسرى يقضون أكثر من 20 عاماً في السجون الإسرائيلية |
| 165 | فلسطينيون من أراضي 48 |
| 445 | أسرى من قطاع غزة، من ضمنهم أسير واحد يقبع تحت امر المقاتل غير الشرعي |
| 153 | أسرى من القدس الشرقية |
| 751 | العدد التقريبي للفلسطينيين الذين تم اعتقالهم خلال الربع الأخير من العام 2011 (1 تشرين أول - 30 كانون أول 2011)، وهذا يشير إلى عدم وجود انخفاض مقارنة بالربع الثالث من العام 2011، وزيادة نسبتها 10% مقارنة بالربع الثاني من العام 2010. |

ترتكز إحصائيات الاعتقالات هذه على تقارير من مصلحة السجون الإسرائيلية، وتقارير مؤسسة الضمير. ووضعت كما رصدتها مؤسسة الضمير حتى تاريخ في 31 تشرين أول 2011، باستثناء أعداد الاسيرات وأعضاء المجلس التشريعي الاسرى، والتي وضعت اعتباراً من 15 كانون ثاني 2012 استناداً إلى ما وثقته الضمير.

المرحلة الثانية من صفقة تبادل الأسرى

بتاريخ 18 كانون الأول 2011، أفرجت قوات الاحتلال عن 550 أسيراً فلسطينياً ضمن المرحلة الثانية من صفقة تبادل الأسرى "الوفاء للأحرار". وعلى خلاف المرحلة الأولى من الصفقة، ترك لدولة الاحتلال تحديد أسماء الأسرى المنوي الإفراج عنهم. وبذلك لم يتم الإفراج عن الأسرى المرضى -كما كان منتظراً ومتوقفاً- ولم تتضمن قائمة الأسرى المفرج عنهم أسرى من ذوى الأحكام العالية.



كشف تحليل أجرته مؤسسة الضمير لقائمة أسماء الأسرى المنوي الإفراج عنهم - عند نشرها- بأن 65% من الأسرى المنوي الإفراج عنهم ضمن المرحلة الثانية من الصفقة تنتهي أحكامهم قبل نهاية عام 2012، ومن بينهم 100 أسيراً تنتهي أحكامهم في كانون الأول/ ديسمبر من العام 2011 و كانون الثاني/ يناير 2012.

كما تم الإفراج عن 6 أسيرات فقط من أصل 11 أسيرة في السجون الإسرائيلية بالرغم من انه تم الاتفاق على الإفراج عن جميع الأسيرات الفلسطينيات خلال صفقة التبادل. وعلى الرغم من التشديد على إطلاق سراح الأسرى المرضى وذوي الأحكام الطويلة إلا أن دراسة الضمير كشفت أن 74% من الأسرى المفرج عنهم هم ممن يقضون أحكاماً ما دون خمس سنوات.



وبينت الدراسة التحليلية أن قوات الاحتلال لم تفرج سوى 55 طفلاً من أصل 159 طفلاً أسيراً (في ذلك الوقت) يقضون أحكاماً مختلفة في سجونها. و عند تفحص تواريخ اعتقال الأسرى الذين أدرجت أسمائهم في المرحلة الثانية من الصفقة أتضح أنهم اعتقلوا خلال الانتفاضة الثانية باستثناء أسيران اعتقلا في العام 1999. فيما لا يزال 123 فلسطينياً اعتقلوا قبل اتفاقية أوسلو في العام 1993 في السجون الإسرائيلية.

الإعتقالات في الفترة الممتدة بين مرحلتي صفقة التبادل

الكل يعرف أن الضفة الغربية هادئة أكثر من الهدوء، ولكن نهارها مزيف بوفرة اقتصادية، وليها معتم باعتمادات و حرق للكروم والافتحامات والاعتقالات وترهيب الأهالي، والسجون مكدسة بالأطفال وقدامى الأسرى والأسيرات والأسرى المرضى.

المعتقل خضر عدنان: المضرب عن الطعام والكلام منذ 46

رصدت مؤسسة الضمير قيام قوات الاحتلال باعتقال ما يقارب 470 فلسطينياً في حملات الاعتقالات التي شنتها في الضفة الغربية ما بين مرحلتي صفقة التبادل "18 تشرين أول و 18 كانون أول 2011". بينهم 70 طفلاً و 11 سيدة فلسطينية كما تركزت هذه الاعتقالات ضد أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وأنصارها حيث اعتقلت قوات الاحتلال أكثر من 150 ناشطاً، الأمر الذي تعتبره مؤسسة الضمير تدبيراً عقابياً لهم على الإضراب عن الطعام الذي بدأ معتقلي الجبهة الشعبية بتاريخ 27 أيلول 2011، وأستمر 20 يوماً كما جاءت هذه الحملة عقاباً لحملات التضامن التي عمت الضفة الغربية دعماً لإضراب الأسرى وحریتهم.

كما كشفت هذه الحملات نية قوات الاحتلال سلب الفلسطينيين فرحتهم بتحرير أسراهم، وإبقاء سجونها مكتظة بالأسرى وأداة ضغط على الشعب الفلسطيني وكسر إرادته جنباً إلى جنب استخدامها كورقة مساومة وابتزاز للطرف الفلسطيني المفاوض.

كما لم يسلم الأسرى المفرج عنهم في المرحلة الأولى من الصفقة من مضايقات الاحتلال خلال تلك الفترة، فقد قامت قوات الاحتلال أيضاً بمداومة منازلهم بشكل مستمر واستدعت بعضهم لمقابلة مخابراتها، بل و أعادت اعتقال ثلاثة من الأسرى المحررين ممن تحرروا في المرحلة الأولى و الثانية من صفقة التبادل.

فبتاريخ 31 كانون الثاني 2012 اعتقلت قوات جيش الاحتلال الأسير المحرر **أيمن إسماعيل الشراونة** بعد مداومة منزله ونفتيشه بحي كريمة في بلدة دورا جنوب غربي الخليل بالضفة الغربية المحتلة. وكان الأسير الشراونة قضى عشرة أعوام داخل سجون الاحتلال، وأفرج عنه بالدفعة الأولى لصفقة الأسرى بعدما كان يقضي حكماً بالسجن مدته 38 عاماً. وبهذا يعتبر الشراونة أول أسير محرر بصفقة تبادل الأسرى يعاد اعتقاله

بعد مدهامة منزله. وامتدت هذه الاعتداءات لتطال ذوي الأسرى المحررين فحرم بعضهم من السفر للالتقاء بأبنائهم المنفيين في الخارج ومن جرى تهجيرهم قسراً إلى قطاع غزة.

اعتقال نواب المجلس التشريعي

خلال الفترة التي تعطيها هذه النشرة الفصلية أرتفع عدد النواب الفلسطينيين في سجون الاحتلال إلى 27 نائباً بعد إقدام قوات الاحتلال بإعادة اعتقال 5 نواب من كتلة التغيير والإصلاح من بينهم رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني السيد عزيز دويك من كتلة الإصلاح والتغيير الذي جرى اعتقاله بتاريخ 19 كانون الثاني 2012، على حاجز عسكري قرية "جبع" في الطريق الواصل بين رام الله و أريحا. وأصدر بحقه أمر اعتقال إداري لمدة ستة شهور و يحتجز في سجن "عوفر".
و فيما يلي استعراض مقتضب لما شهدته فترة النشرة من تطورات تتعلق باعتقال النواب:

- حكمت المحكمة العسكرية بتاريخ 31 تشرين الأول 2011، على النائب **جمال الطيراوي** (حركة التحرر الوطني الفلسطيني- فتح) والمعتقل منذ 29 أيار 2007، بالسجن لمدة ثلاثين عاماً بعد محاكمة استمرت أربع سنوات، شهدت أكثر من سبعين جلسة. علماً أن النائب جمال الطيراوي هو أول نواب حركة فتح الذين تعرضوا للاعتقال بعيد انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في العام 2006 بعد حملة الاعتقالات الواسعة التي طالت نواب كتلة الإصلاح و التغيير.
- بتاريخ الأول من تشرين الثاني 2011، أقدمت قوات الاحتلال على اعتقال النائب **حسن يوسف** من كتلة التغيير والإصلاح وأبنة **أويس** بعد مدهامة ليلية لمنزله الكائن بيتونيا جنوب مدينة رام الله المحتلة، ليصار إلى احتجازهما رهن الاعتقال الإداري لمدة ستة شهور ينتهي في أيار 2012. ويأتي اعتقال النائب حسن يوسف بعد أقل من ثلاثة شهور من الإفراج عنه بعد اعتقال دام ستة سنوات في سجون الاحتلال.
- تم الإفراج عن النائب **المقدسي أحمد عطون** من كتلة التغيير والإصلاح من السجون الإسرائيلية ليتم تهجيره قسراً من مدينته "القدس المحتلة" إلى الأرض الفلسطينية التي أعادت قوات الاحتلال انتشارها عقب اتفاقية أوسلو تحت السلطة الفلسطينية. وكان النائب عطون قد تعرض للخطف والاعتقال بتاريخ 26 أيلول 2011، من داخل مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي في مدينة القدس المحتلة على يد قوات المستعربين - وهي قوات خاصة تابعة لقوات الاحتلال - .

كما تم اعتقال النائب **أيمن ضراغمة** وهو أيضاً من كتلة التغيير والإصلاح في 14 كانون الأول 2011 وصدر بحقه أمر اعتقال إداري لمدة 6 اشهر من المتوقع أن تنتهي في حزيران 2012. و كان النائب ضراغمة أمضى 20 شهراً رهن الاعتقال الإداري امتدت من آذار العام 2009 حتى تشرين الثاني من العام 2010.

- في أوائل كانون الثاني دخل النائب **أحمد سعادات** والأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، شهره الخامس و الثلاثين في العزل الإنفرادي. حيث قامت قوات مصلحة السجون الإسرائيلية بإصدار أمر عزل بحقه لمدة عام أخرى وذلك في 27 تشرين الأول 2011، بعبي خوضه الإضراب الجماعي عن الطعام رفضاً لسياسة العزل بحق الأسرى والمعتقلين، ما شكل نكثاً لوعودها والتزامتها التي بموجبها تم التوصل إلى اتفاق وقف الإضراب الذي استمر 20 يوماً لقاء أن يتم نقل أسرى العزل إلى الأقسام العادية خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ الاتفاق الموقع بين قادة الإضراب ومصلحة السجون بتاريخ 17 تشرين الأول من العام 2011.
- كما اعتقلت قوات الاحتلال عبد الجابر فقهاء النائب في المجلس التشريعي من كتلة التغيير والإصلاح عن مدينة رام الله بتاريخ 2012/1/24، ويحتجز حالياً في سجن "عوفر"، وأصدر بحقه أمر اعتقال إداري لمدة ستة شهور .
وبهذا يرتفع عدد النواب المعتقلون رهن الاعتقال الإداري إلى ثلاثة وعشرين نائباً.

كما شهدت هذه الفترة تمديد أوامر الاعتقال الإداري الصادرة بحق 15 نائباً في المجلس التشريعي لفترات متفاوتة فقد تم تمديد أمر الاعتقال الإداري للنائب نزار رمضان لمدة ثلاثة شهور ، فيما جرى تمديد كل من النائب ناصر عبد الجواد، والنائب عزام عبد الرحمن سلهب، والنائب محمود الرمحي و محمد الطل، لمدة أربعة شهور. فيما تم تمديد لمدة ستة اشهر بحق النواب سمير القاضي، أحمد الحج العلي، عبد الرحمن زيدان، و نايف الرجوب، و حاتم قفيشة، و عمر عبد الرازق و محمد جحيشة وأخيراً النائب خليل الربيعي.

و كما أقدمت قوات الاحتلال بتاريخ 23 كانون الثاني 2012، على اقتحام مقر بعثة الصليب الأحمر الدولي في مدينة القدس المحتلة وتمكنت من اختطاف الوزير خالد أبو عرفة و النائب المقدسي محمد طوطح من كتلة الإصلاح والتغيير . ويحتجز النائب طوطح حالياً في مركز توقيف وتحقيق المسكوبية و قدمت بحقه لائحة اتهام بالدخول إلى دولة من دون تصريح علماً أنه نائباً مقدسياً ولم تبت المحكمة العليا الإسرائيلية بشكل نهائي في شأن إقامته المقدسية.

وكان نواب كتلة "التغيير والإصلاح في مدينة القدس (النائب أحمد عطون والنائب محمد طوطح والنائب محمد أبو طير والوزير السابق خالد أبو عرفة)، يعتصمون" كانوا يعتصمون منذ السابع عشر من حزيران (يونيو) من العام (2010)، في مقر "الصليب الأحمر" بعد أن اعتقلوا على يد قوات الاحتلال في العام 2006، الثلاثة أعوام ونصف العام، وبعد خروجهم من الاعتقال بفترة وجيزة تم تسليمهم قرارات صادرة عن وزير الأمن الداخلي لدولة الاحتلال تقضي بنزع بطاقات إقامتهم المقدسية ومطالبتهم بمغادرة المدينة خلال ثلاثين يوماً، حينها لجأ النواب إلى الاعتصام في مقر الصليب الأحمر الدولي في حي الشيخ جراح، رفضاً لقرار قوات الاحتلال بسحب بطاقاتهم المقدسية ومحاولتها تهجيرهم قسراً¹.

الإهمال الطبي

في الثالث من شهر كانون الثاني / 2012 استشهد الأسير المحرر زكريا داوود عن عمر يناهز 43 عاماً فترة وجيزة بعد الإفراج عنه من سجون الاحتلال بتاريخ 22 آب 2011 بعد أن تدهورت حالته الصحية بسبب إصابته بمرض السرطان الذي ألم به أثناء سنوات اعتقاله وجراء سياسة الإهمال الطبي التي تنتهجها قوات مصلحة السجون الإسرائيلية بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، ورفض قوات الاحتلال بعد الإفراج عنه السماح له بالسفر لتلقي العلاج المناسب في مستشفى متخصص في العاصمة الأردنية.

وكان الشهيد زكريا قد اعتقل بتاريخ 2003/2/10، وحكم عليه بالسجن لمدة (16 عاماً) قضى منها (9 سنوات)، ولديه أربعة أبناء احمد (19 عاماً) ووصال (20 عاماً) وملك (14 عاماً) ودلال (13 عاماً).

جاء استشهاد الأسير المحرر زكريا نتيجة عدم توفير الرعاية الصحية اللازمة لعلاج مرضه ليرفع شهداء الحركة الأسيرة إلى 205 شهيداً قُضوا في مراحل الاعتقال أو فترة وجيزة بينهم 52 أسيراً قُضوا نتيجة الإهمال الطبي سواء داخل السجون أو بعد فترة وجيزة من الإفراج عنهم في مسعى من قوات مصلحة السجون للتوصل من مسؤولية تدهور حالتهم الصحية.

واليوم، مازال هناك قرابة 1000 أسيراً فلسطينياً من بين 4500 أسيراً فلسطينياً يقعون في سجون الاحتلال ويعانون من ظروف صحية صعبة، بينهم 11 أسيراً يعانون من مرض السرطان في أماكن مختلفة من أجسادهم

¹ http://www.nuwwabalquds.com/modules/myfiles/files/1_1327787793.pdf

حملة وقف الاعتقال الإداري

ارتفع عدد المعتقلين الإداريين في سجون الاحتلال إلى 307 معتقلاً منهم 23 نائباً في المجلس التشريعي وطفلاً واحداً. وهو ما يعني ارتفاعاً بنسبة 12% قياساً بإحصاءات تشرين الأول 2011، حيث كان 272 معتقلاً إدارياً يقعون في سجون الاحتلال دون توجيه تهمة أو محاكمة. وتشير بيانات مؤسسة الضمير إن المعتقل أحمد نبهان صقر (47 عاماً) وهو من سكان مخيم عسكر المحاذي لمدينة نابلس، وأمضى صقر 12 عاماً في الاعتقال الإداري في اعتقالات سابقة، و يعتبر اليوم أقدم معتقل إداري بعد أن أمضى أربع سنوات وكان صقر قد أعلن عن مقاطعته لمحكمة الاستئناف الخاصة بالاعتقال الإداري بتاريخ 20 من كانون الثاني الحالي معتبراً أنها محكمة صورية تستهدف صبغ الشرعية على الاعتقال الإداري الذي ينتهك بدوره القانون الدولي الإنساني.

المعتقل الإداري خضر عدنان



يوصل خضر إضرابه عن الطعام لليوم 45 رفضاً للاعتقال الإداري مسجلاً بذلك أطول إضراب عن الطعام في تاريخ الحركة الأسيرة الفلسطينية.

يوصل المعتقل الإداري خضر عدنان (33 عاماً)، خوضه لمعركة الكرامة بأبعائه الخاوية لليوم الـ 45 على التوالي، احتجاجاً على التعذيب الذي تعرض له، ورفضاً منه لسياسة الاعتقال الإداري و للأمر الذي صدر بحقه يوم الثامن من كانون الثاني 2012 لمدة أربعة شهور تنتهي في الثامن من أيار 2012.

اعتقلت قوات الاحتلال 17 كانون الأول 2011، نقل بعدها إلى مركز تحقيق "الجملة" حيث بدأ إضرابه عن الطعام وعن الكلام، بعدما تعرض للتعذيب والإهانة على يد طاقم التحقيق، قال خضر لمحامي الضمير " استمرت الشتائم طوال أيام التحقيق، وكانت جلسات من الصراخ الشديد من عدة محققين في وقت واحد". ويضيف الأسبوع الثاني قام أحد المحققين بشدي من لحيتي وقلع شعر منها ما سبب لي ألم شديداً. و يضيف وقام أحد المحققين بتناول غبار من أسفل حذائه ومسح به شاربي لإهانتني. وأخذ المحققون يقولون أنني بدون كرامة". ونظراً لاستمرار خضر بالإضراب عن الطعام والكلام، وبغرض مضاعفة الضغط عليه للنيل من عزمته، قام مدير السجن بمعاقبته بالعزل في زنازين العزل الإنفرادي لمدة 7 أيام، وبمنعه من زيارة الأهل لمدة 3 أشهر. كما تعرض خضر عدنان للتهديد بالقتل من قبل قوات النحشون - وهي وحدات خاصة تابعة لمصلحة السجن مكلفة بحراسة الأسرى - وذلك أثناء نقله من سجن مستشفى الرملة إلى محكمة سجن عوفر، الذين أخذوا يشتمونه بكلمات نابية ويسخرون منه وقام أحدهم بتهديده بتفجير رأسه وكل ذلك لأنه يرفض الحديث معهم. ويحتجز المعتقل خضر عدنان في مستشفى سجن الرملة، ويرفض التعامل مع الطواقم الطبية التابعة لمصلحة السجن، الأمر الذي دفعها في نهاية الأمر إلى الرضوخ لطلب المؤسسات الحقوقية و معاينته من قبل أطباء فلسطينيين من الداخل الذين أكدوا بدورهم أن حالة خضر عدنان الصحية تدعو للقلق.

وعلى الرغم مما يعانيه المعتقل خضر جراء خوضه للإضراب عن الطعام طوال 45 يوماً ورفضه لتناول الفيتامينات، إلا أن القاضية العسكرية في محكمة عوفر (داليا كاوفمان)، بتاريخ 30 كانون الثاني/يناير 2012، رفضت طلب محامين الدفاع بإلغاء أمر الاعتقال بحق خضر والإفراج عنه فوراً .

و قررت قاضية المحكمة تأجيل البت في أمر الاعتقال الإداري الصادر بحق المعتقل خضر لحين الإطلاع على ما تسميه النيابة العسكرية "مواد الملف السري" دون أن تحدد موعداً واضحاً للبت في القضية.

وأثناء كتابة هذه النشرة، أكد محامي الضمير أن هتم المعتقل خضر غالي مستشفى (معياني هيشوعا)، بحجة تقديم الفحوصات الطبية له، إلا أنه أكد لمحامي الضمير محمود حسان أنه لم يتلقى أي فحوصات طبية في المستشفى المذكور، ولم يقدم له أي علاج أو دواء، بل كان نقله إلى المستشفى المذكور فرصة لقوات "النحشون" للتنكيل به ومضاعفة معاناته، وذلك بتكبير يده وقدمه بالسريير الذي ينام عليه، وذلك تحت حراسة 3 من قوات النحشون على مدار الساعة. مؤسسة الضمير أدرجت المعتقل خضر عدنان في حملتها أسرى في خطر، و تجدد دعوتها إلى أوسع حملة شعبية تضامنية مع المعتقل خضر عدنان، وتطالب اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والأمين العام للأمم المتحدة السيد "بان كي مون" بممارسة الضغط على دولة الاحتلال للإفراج عنه، و تحميلها كامل المسؤولية عن حياته.

وليد حناتشة



اعتقلت قوات الاحتلال السيد وليد حناتشة، المدير الإداري والمالي في اتحاد لجان العمل الصحي، بتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 و على الفور صدر بحقه أمر بالاعتقال الإداري لمدة ستة شهور. هذه ليست المرة الأولى التي يعتقل فيها وليد بموجب أوامر الاعتقال الإداري، بل سبق له أن أمضى قرابة ثماني سنوات رهن الاعتقال الإداري. قضى وليد ثلاث أعوام ونصف رهن الاعتقال الإداري بين سنوات 1994-1998، ليعتقل مرة ثانية في العام 2002 وحتى العام 2005، ولاحقاً قضى عاما آخري رهن الاعتقال الإداري بين العامين 2009 و العام 2010.

بعد أن قام القاضي العسكري بتثبيت أمر الاعتقال الإداري الحالي ضد وليد حناتشة، قام محاميه بلستئناف القرار مشدداً أن وليد يشغل موقعاً محورياً في مؤسسة إنسانية تقدم خدمات إغاثية و طبية ضرورية للمجتمع والمعوزين وإن اعتقاله يؤثر سلباً على سير عمل المؤسسة ويضر بالمستفيدين منها، غير أن قاضي جلسة الاستئناف أثنى على قرار التثبيت.

مازن النتشة

تمديد الاعتقال الإداري للمرة السادسة على التوالي

في الرابع من كانون الأول 2012، تم تمديد الاعتقال الإداري للمرة السادسة بحق السيد مازن النتشة السكرتير الإداري لمؤسسة خيرية تُعنى ببعم المعاقين -و الذي من المتوقع أن يينهي في الثالث من آذار 2012. اعتقل مازن النتشة من منزله في مدينة الخليل في السابع من تشرين الأول 2009، ويحتجز منذ ذلك الوقت في سجن النقب. جاء اعتقال مازن النتشة الأخير أربعة شهور فقط من الإفراج عنه بعد قضاء أربع سنوات رهن الاعتقال الإداري. قضى ومنذ العام 1994 قضى مازن ثمانية أعوام في السجون الإسرائيلية سبعة أعوام منها رهن الاعتقال الإداري. يعاني مازن من التهاب في القولون مما يتطلب علاجاً مستمراً وفحصاً طبياً منتظماً ونظاماً غذائياً خاصاً يتضمن كميات كبيرة من السوائل والفاكهة. بالرغم من هذا، اعتبرت مصلحة السجون بأن صحة مازن جيدة ولذلك لا يحق له إتباع نظام غذائي خاص أو تلقي رعاية طبية مناسبة داخل السجن، ويسمح له بتلقي مسكنات عند الضرورة القصوى فقط.

اعتقال الأطفال

تفيد بيانات مؤسسة الضمير - لتاريخ 15 كانون الثاني 2012- أن عدد الأطفال المعتقلين بلغ 132 معتقلاً بينهم 19 طفلاً تحت سن 16. ووفقاً لتوثيقات الضمير قامت قوات الاحتلال باعتقال ما لا يقل عن 404 طفلاً ما دون سن الثامنة عشر من العمر خلال العام 2011. تركزت حملات اعتقال الأطفال خلال الأشهر الثلاث الماضية في المخيمات وخاصة مخيم شعفاط/ القدس، ومخيم الدهيشة قرب بيت لحم، وتفيد بيانات الضمير أنه جرى اعتقال 11 طفلاً في مخيم شعفاط و 10 أطفال في مخيم الدهيشة خلال النصف الأول من شهر كانون الثاني/ يناير الحالي من العام 2012 .



وفي سياق متصل مازال **الطفل إسلام دار أيوب التميمي** البالغ من العمر 14 عاماً من قرية النبي صالح ، ينتظر صدور الحكم عليه ، وكان الطفل إسلام أعتقل على يد قوات الاحتلال في الرابع و العشرين من شهر كانون الثاني 2011، ووضع تحت الإقامة الجبرية في الخامس من نيسان وإلى اليوم يعيش إسلام قيد الإقامة الجبرية ولا يسمح له بالخروج من المنزل إلا للذهاب إلى المدرسة.

خلال جلسات محاكمة إسلام، طعن محاميه بسلامة إجراءات التحقيق وما بني عليها من بيانات قانونية، حيث حرم إسلام من مقابلة محامية ، أو أفراد عائلته خلال جلسات التحقيق التي استمرت خمس ساعات تعرض خلالها الطفل للتعذيب النفسي و معاملة قاسية.

في الثامن والعشرين من تشرين الثاني 2011 ، قدم إسلام شهادته في جلسات محاكمة المدافع عن حقوق الإنسان السيد باسم التميمي. أدلى إسلام بشهادته حول انتهاك حقوقه خلال التحقيق كما صرح بأنه أعطى اعترافات كاذبة بسبب الضغط الشديد الذي تعرض له قبل التحقيق وخلالها. خلال جلسة استماع أخرى في محاكمة السيد باسم التميمي في الثامن من كانون الثاني 2012، قال ضابط الشرطة المسؤول عن تحقيق إسلام بأن تهديده للطفل إسلام أثناء التحقيق كان "مجرد مزحة".

حماية الأسيرات

في 15 كانون الثاني 2012 لكان عدد النساء الفلسطينيات في معتقل هشارون و الدامون ست أسيرات. تم اعتقال سبعة عشر امرأة منذ الخامس عشر من تشرين الأول 2011، تم الإفراج عن اثني عشر منهن بعد التحقيق.

بالإضافة إلى ذلك تم وضع كاميرات مراقبة داخل زنانات الأسيرات في سجن هشارون.

- تم الإفراج عن ستة أسيرات بتاريخ 18 كانون الثاني 2011 ، كجزء من المرحلة الثانية من صفقة تبادل الأسرى وهن: سعاد نزال، ومنى قعدان، وبشرى الطويل، وهانيا نصر، وفداء أبو سنيينة، ورائيا أبو صبيح.
- ولاحقاً تم الإفراج عن عدد آخر من المعتقلات وهن : رماح الهبل 35 عاماً، وهنية الهبل 62 عاماً.
- للثان اعتقلنا بتاريخ 27 كانون الأول 2011، عندما اقتحمت قوات الاحتلال منزل العائلة قام جيش الاحتلال الإسرائيلي بلقحام منزل العائلة في رام الله لاعتقال سام الهبل 35 عاماً الذي قام بالدفاع عن والدته خلال اشتباك مع جنود الاحتلال في اقتحام سابق .عمل محامو مؤسسة الضمير بشكل طارئ وسريع لضمان الإفراج عنهن وبالفعل بعد ثلاثة أيام تم الإفراج عنهن بكفالة مالية قيمتها 1500 شقياً لكل منهن.
- في الخامس من كانون الثاني 2012، تم الإفراج عن المعتقلة خديجة أبو عياش ،44 عاماً. التي كانت قد اعتقلت في كانون الثاني 2009.

- أخفقت صفقة التبادل في الإفراج عن كافة الأسيرات الفلسطينيات - كما كان متوقعا - و في المرحلة الثانية من صفقة التبادل لم يفرج عن الأسيرتان لينا الجربوني و وورد قاسم ، ومن المعروف أن لينا جربوني (35 عاما)، كانت قد اعتقلت في نيسان العام 2002 وحكمت بالسجن لمدة 17 عاماً فيما ورود القاسم (25 عاماً)، جرى اعتقالها في تشرين الأول من العام 2006 وحكمت بالسجن 6 سنوات ، ومن المفترض أن يطلق سراحها في نيسان العام 2012.
- تم اعتقال سلوى حسن (53 عاماً) وآلاء جعبة (17 عاماً)، وفاطمة دوابشة (22 عاماً) ، وكذاك نرمين صالح من (38 عاماً) قرية عارورة- قضاء رام الله- اعتقلت بتاريخ 2012/1/24، ولراهن اللحظة تحتجز في مركز تحقيق المسكوبية، وتحرم من لقاء المحامي بعد أن تجدد أمر منع لقاءها بالمحامي للمرة الثالثة على التوالي لها. وبتاريخ 2012/01/30، قررت المحكمة تمديد توقيفها لثمانية أيام أخرى بغرض استكمال التحقيقات، الأمر الذي يشكل استجابة من المحكمة لطلب طاقم التحقيق، ويعرض نرمين للتعذيب ويدعو للقلق على صحتها.

المدافعون عن حقوق الإنسان والاعتقالات المرتبطة بجدار الضم والفصل العنصري

استمر اعتقال الناشطين ضد الجدار والاستيطان خلال الفترة المشمولة النشرة. وثقت الضمير 295 حالة اعتقال لمدافعين عن حقوق الإنسان، وناشطين ضد جدار الضم والفصل العنصري، خلال العام 2011، وخلال الأشهر الثلاث الماضية وثقت الضمير ما لا يقل عن 69 حالة اعتقال لنشطاء ضد الجدار والاستيطان بينهم قرابة 58 حالة اعتقال لأطفال ما دون سن 18 بعضهم لم تتجاوز الحادي عشر من العمر. ولوحظ ارتفاع في أعداد المعتقلين في قرية النبي صالح التي تشهد مقاومة مستمرة ضد الاستيطان، حيث اعتقلت قوات الاحتلال 20 فلسطينياً من أهالي قرية النبي صالح، فيما سجلت 4 حالات في بلدة بيت أمر القريبة من الخليل، و4 حالات أخرى في قرية المعصرة، وحالتين في الولجة -قرب بيت لحم-، بالإضافة إلى العديد من حالات الاعتقال في قرى بعين، وكفر قديم، و قرى جنوب الخليل في أحياء وقرى مدينة القدس.

وخلال الوقفات التضامنية مع الأسيرات والأسرى في سجون الاحتلال أقدمت قوات الاحتلال على اعتقال 14 فلسطينياً، بينهم 6 نساء وذلك خلال مظاهرة أمام سجن هشارون - الخاص بالأسيرات- طالبت بالإفراج عن بقية الأسيرات اللواتي لم يفرج عنهن في صفقة التبادل.

محاكمة المدافع عن حقوق الإنسان السيد باسم التميمي

استمرت محاكمة باسم التميمي، أحد قياديي اللجنة الشعبية و الفاعلين في مقاومة الاحتلال وتنظيم المظاهرات السلمية ضد الاحتلال. باسم المتعلق بالتأخير المتكرر للمحاكمة و التأجيل المستمر و الثاني 2011.

التميمي، أحد الشهود الرئيسيين في المحاكمة، بإدلاء شهادته اعترافات وفق توجيه من المحققين، على أثر الضغط الشديد الذي تعرض له أثناء التحقيق وخلال.



في اليوم التالي قام معتصم التميمي 15 عاماً وعدي التميمي 20 عاماً بإدلاء شهادتهما أمام المحاكمة وقالاً بأنهما أجبرا على تجريم باسم وفق لإرادة المحققين. خلال الجلسة التالية المنعقدة بتاريخ 14 كانون الأول 2011، اعترف المحقق المسؤول عن قضية إسلام ومعتصم بأنه تم انتهاك حقوقهما خلال التحقيق. لكن في جلسة استماع أخرى في 8 كانون الثاني 2012 أدعى أحد المحققين بأن التهديد الذي مارسه المحققين خلال التحقيق كان مجرد "مزحة" كما أشرنا أعلاه . وهذا وقررت المحكمة مواصلة جلسات الاستماع لشهادات الشهود بتاريخ 22 كانون الثاني 2012 و أخرى بتاريخ 19 شباط 2012.

اعتقال اشرف أبو رحمة

حكمت محكمة عوفر العسكرية بتاريخ 15 كانون الثاني 2012، على الناشط البارز أشرف أبو رحمة بالسجن لمدة ستة شهور و نصف، مع وقف التنفيذ لمدة ستة أشهر إذا أدين مرة أخرى في غضون الخمس سنوات المقبلة.

وكانت قوات الاحتلال قد اعتقلت أشرف أبو رحمة بتاريخ 21 تشرين الأول 2011، خلال المظاهرة الأسبوعية في قريته بلعين، بتهمة إلقاء الحجارة والمشاركة بمسيرة غير قانونية.

أدانت المحكمة العسكرية الناشط أشرف بالتهم السابقة على الرغم من وجود أدلة قاطعة تفند ادعاءات النيابة العسكرية، وما جاء في لائحة الاتهام التي قدمت بحقه، ومن ضمنها شهادات لشهود عيان وهما موظف و محامي في مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان (بتسيلم) ولقطات فيديو تبين بأنه لم يلقي الحجارة خلال المظاهرة.

وسبق لقوات الاحتلال أن اعتقلت أشرف في العام 2008، وأطلقت النار عليه وهو معصوب العينين وأصابته برصاصة في ساقه.

وأشرف أبو رحمة هو شقيق كل من باسم أبو رحمة 30 عاماً، وجواهر أبو رحمة 35 عاماً اللذان قتلتهما قوات الاحتلال أثناء المظاهرات الأسبوعية السلمية التي تشهدها القرية ضد الاحتلال والاستيطان.²

ركاب الحرية

تظاهر نشطاء فلسطينيون أطلقوا على أنفسهم أسم "ركاب الحرية" في محاكاة لحركة الحقوقية المدنية والسياسية "ركاب من أجل الحرية الأمريكية" التي ظهرت في سنوات الستينات وذلك من أجل التنديد وفضح الاحتلال الإسرائيلي ونظامه الكولونيالي العنصري و سرقة لأراضي الفلسطينيين ليقيم عليها المستوطنات ويشق فيها طرقات مخصصة للمستوطنين.

ففي 15 تشرين الثاني 2011، قام ستة نشطاء فلسطينيين بركوب حافلة "إسرائيلية"

مخصصة للمستوطنين متوجه إلى مدينة القدس المحتلة ليسلطوا الضوء على تقطيع أوصال الضفة الغربية، رافعين لافتات تندد بما تتعرض له مدينة القدس من تهويد و فصل عن بقية الضفة الغربية وحرمان فلسطينيو الضفة الغربية من الدخول إليها.

أراد المتظاهرون إرسال رسالة إلى العالم تبين عنصرية الاحتلال

قامت قوات الاحتلال باعتقال النشطاء الستة إضافة إلى شخصين آخرين، كانوا على صلة بهم، بعد بملاحقة الحافلة وتطويقها، ومن ثم إجبار المتظاهرين على التبرج من الحافلة بالقوة قبل وصولها إلى حاجز حزم الذي يقطع الطريق إلى القدس. ولاقى هذا الحدث اهتمام عالمي كبير.



بتاريخ 10 كانون الثاني 2012 قامت لجان المقاومة الشعبية بتنظيم حدث مشابه، حيث حاولت مجموعة من الفلسطينيين قيادة 50 سيارة من أريحا لرام الله على طريق مخصص للمستوطنين، ومحظور على الفلسطينيين، وذلك من أجل تسليط الضوء على القيود التي يفرضها الاحتلال على حركة الفلسطينيين والطبيعة العنصرية للاحتلال الإسرائيلي وكما في المرة السابقة تم اعتقال خمسة فلسطينيين على نقطة تفتيش أريحا بينهم فتاة في سن المراهقة.

² استشهد باسم أبو رحمة (30 عاماً) في يوم الأسير الفلسطيني 17 نيسان 2009، جراء إطلاق جنود الاحتلال قنبلة غاز ذات حجم كبير أصابته في صدر محدثة ثقب كبير ليفارق الحياة بعدها و يظهر شريط فيديو مصور أن الشهيد لم يكن يرشق الحجارة أثناء إصابته. فيما استشهدت أخته جواهر أبو رحمة (35 عاماً) في 1/1/2011، جراء استنشاقها للغاز السام الذي تطلقه قوات الاحتلال على أهالي القرية.

وعلى الرغم من وجود لقطات فيديو تثبت بأن المسيرة كانت سلمية، أدعى قوات الاحتلال بأن المتظاهرين تصرفوا بعنف. ولاحقاً تم الإفراج عن عمر التميمي، أحد المشاركين وذلك أثناء المرحلة الثانية من صفقة تبادل الأسرى.

الأخبار القانونية

اعتراف المحكمة العسكرية باستخدام التعذيب

في قرار لم يسبق له مثيل، أسقطت محكمة عوفر العسكرية التهم الموجهة ضد معتقلاً فلسطينياً في الأول من كانون الأول 2011، بسبب ما أسمته "الطرق غير المشروعة" المستخدمة ضده أثناء التحقيق من قبل ضباط المخابرات الإسرائيلية. حيث اعترفت المحكمة باستخدام ضباط المخابرات أساليب تحقيق وحشية ضد أيمن حميدة 23 عاماً، أثناء خضوعه لتحقيق مستمر طوال 60 يوماً في مركز تحقيق سجن عسقلان. حيث قام محامي المعتقل أيمن، بدحض التهم الموجهة ضده، مثبتاً أن انتزاع الاعتراف منه، جاء نتيجة تعرضه للتعذيب الجسدي والنفسي وتعرضه لمعاملة قاسية وتهديدات لفظية، كما منع المعتقل من أخذ أدويته العلاجية.

أخبار الأمم المتحدة

عضوية اليونسكو

سعت السلطة الفلسطينية في نهاية تشرين الأول من العام 2011 لنيل العضوية في منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة (اليونسكو) ، و ذلك بعد محاولة الحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة في أيلول 2011. و في 31 تشرين الأول نالت فلسطين على العضوية في اليونسكو بعد أن حازت على أصوات 107 من الدول المنضوية في المنظمة من أصل 173 دولة. يعتقد بعض الفلسطينيين بأن عضوية اليونسكو هي بمثابة خطوة مهمة للاعتراف الدولي بفلسطين كدولة.

مقرر الأمم المتحدة الخاص حول حرية التعبير

قام السيد فرانك لا رو، مقرر الأمم المتحدة الخاص حول حرية التعبير، بزيارة الأرض الفلسطينية المحتلة ودولة الاحتلال في الفترة ما بين 4 كانون الأول وحتى 18 كانون الأول. تكمن وظيفة المقرر الخاص بجمع المعلومات المتعلقة بالتمييز والتهديد واستخدام العنف والمضايقات التي تستهدف الأشخاص الذين يسعون لممارسة، أو تعزيز ممارسة، حرية التعبير عن الرأي. خلال زيارته، التي تأجلت لعدة مرات منذ كانون الثاني 2011، قابل السيد لا رو ممثل مؤسسة الضمير ومسؤولين في الحكومة وممثلين المجتمع الأهلي الفلسطيني ومحامين ومدافعين عن حقوق الإنسان وصحافيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، و مسؤولين في دولة الاحتلال.

علق السيد المقرر فرانك لا رو في تصريح له عقب زيارته على المظاهرات الأسبوعية في القرى الفلسطينية وعلى استشهاد الشاب مصطفى التميمي الذي أصيب في وجهه بقنبلة غاز أطلقها جنود الاحتلال عليه أثناء مظاهرة في النبي صالح حيث كان السيد لا رو متواجداً في 10 كانون الأول 2011. كما لاحظ لا رو قمع قوات الاحتلال للمدافعين عن حقوق الإنسان وحققهم في التنقل و مهاجمة الصحافيين واعتقالهم.

الأحداث القادمة

تم تعيين لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري لمراجعة تقارير إسرائيل الدورية من التقرير الرابع عشر وحتى السادس عشر خلال الدورة الثمانين التي ستعقد من 13 شباط وحتى 9 آذار 2012. يجب أن تستلم اللجنة "التقارير البديلة" للمنظمات الأهلية قبل 30 كانون الثاني 2012.

المدافعة على مستوى الاتحاد الأوروبي

المدافعة من أجل حقوق المعتقلين الفلسطينيين في بروكسل

التقت مديرة مؤسسة الضمير السيدة سحر فرنسيس ووزير شؤون الأسرى في السلطة الوطنية الفلسطينية السيد عيسى قراقع وممثلين عن الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين- ومؤسسة الحق، مع عدد من البرلمانيين البلجيكين والاتحاد الأوروبي في بروكسل ما بين 6-7 ديسمبر 2011 بغرض تدويل قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين .

وجه الدعوة رئيس البرلمان البلجيكي إلى الوفد الفلسطيني، ووفد البرلمان الأوروبي للعلاقات مع المجلس التشريعي الفلسطيني، وهيئة العلاقات الخارجية الأوروبية (EEAS) ، بالإضافة إلى بعض الممثلات الأوروبية ومجموعات العمل. كما قام الوفد الفلسطيني بتقديم عرض بعنوان " المعتقلين السياسيين الفلسطينيين: التمسك بالقانون الدولي وحقوق الإنسان من المنظور الأوروبي" في مؤتمر يترأسه البرلمان الأوروبي.

إن الهدف من الجولة هو ممارسة الضغط على الاتحاد الأوروبي نيابة عن الأسرى الفلسطينيين، ودفع الاتحاد الأوروبي للوفاء بقراره الصادر بشهر آذار/ مارس 2011، والقاضي بإرسال لجنة تحقيق حول الأوضاع في السجون الإسرائيلية.

وخلال ذلك صرح نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي السيدة " توكيا سافي" أنها ستواصل دعم طلب هذه البعثة لتقصي الحقائق.

شاركت مؤسسة الضمير وغيرها من أعضاء الوفد الفلسطيني أيضا في المنتدى الثالث عشر للاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان ا عقده هيئة العلاقات الخارجية الأوروبية والمفوضية الأوروبية في 08-09 من ديسمبر.

ويجمع المنتدى منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لمناقشة قضايا على سبيل المدافعين عن حقوق الإنسان والاحتجاز التعسفي. كان الهدف من المنتدى هو تعزيز تنفيذ المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي على القانون الدولي والتوص إلى استراتيجيات أكثر فعالية لنهج الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان.

زيارة وفد من البرلمان الأوروبي

زار وفد البرلمان الأوروبي للعلاقات مع المجلس التشريعي الفلسطيني قطاع غزة من تاريخ 30 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 2011. وقد قاموا بزيارة بعض المعتقلين الفلسطينيين الذي تم إطلاق سراحهم كجزء من صفقة تبادل الأسرى الأخيرة وذلك بمساعدة مؤسسة الضمير التي نظمت لقاء الوفد مع سبعة من السجناء المفرج عنهم من الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة من بينهم امرأة واحدة.

أخبار مؤسسة الضمير

الضمير تشهد في محكمة راسيل الخاصة بفلسطين

في 5 تشرين الثاني 2011، شهد محامي مؤسسة الضمير محمود حسان في الجلسة الثالثة لمحكمة راسيل الخاصة بفلسطين التي عقدت في جنوب إفريقيا. محكمة راسيل الخاصة بفلسطين هي عبارة عن محكمة لتمثيل الضمير الإنساني بناء على طلب المجتمع المدني لتحريك الشعب و الضغط على صانعي القرار. تركزت الجلسة الثالثة حول ما إذا كانت ممارسات إسرائيل تخرق حظر التمييز في القانون الدولي. تناول



السيد محمود حسان الأنظمة القانونية التي تحكم اعتقاله ملاحق الفلسطينيين في الضفة الغربية و القدس الشرقية و قطاع غزة و الداخل.

جولة مؤسسة الضمير التعريفية

قامت مسؤولة وحدة الضغط والمناصرة لمؤسسة الضمير جولة تعريفية حول أوضاع الأسرى في المملكة المتحدة من 14 تشرين الثاني حتى 28 تشرين الثاني 2011. خلال الجولة هدفت مؤسسة الضمير رفع الوعي حول الأسرى الفلسطينيين وبناء شبكات التضامن المكونة مع مجموعات مختلفة منها الحقوقيين ونشطاء النقابات والطلاب. وتركزت الجولة حول سياسة دولة الاحتلال وإجراءاتها الرامية إلى نزع الشرعية عن المدافعين عن حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة وتجريم نضالهم السمي بموجب أوامرها العسكرية. وفي ذات الإطار توجهت مديرة مؤسسة الضمير لبولندا للمشاركة في مؤتمر حول الإصلاحات الديمقراطية في العالم العربي التي تنظمها الرئاسة البولندية للاتحاد الأوروبي في 1 و 2 كانون الأول.

المنشورات

نشرت مؤسسة الضمير تقريرها السنوي حول الانتهاكات في سجون السلطة الفلسطينية باللغتين الانجليزية والعربية. يركز التقرير على الاعتقالات السياسية التعسفية وانتهاك حقوق المعتقلين خلال 2010 كما يبين التقرير أهم تطورات المواجهة المستمرة بين الحركة الأسيرة الفلسطينية ومصالحه السجون الإسرائيلية.

الموقع الإلكتروني

أطلقت مؤسسة الضمير رسمياً موقعها الإلكتروني الجديد www.addameer.org يتيح الموقع تصفح أسهل لمواد ومنشورات الضمير وأخبار الأسرى وانتهاكات قوات مصلحة السجون لحقوقهم وأخبار محاكماتهم ويتضمن وسائل متعددة منها فيديوهات مؤسسة الضمير على يوتيوب، ومعرض الصور. كما مشاركات الضمير في البرامج الإذاعية التي تتناول قضايا الأسرى. ويوفر الموقع قاعدة بيانات لملفات الأسرى، وأدوات عمل للنشطاء في حملات التضامن، وإحصائيات شهرية لأعداد الأسرى في سجون الاحتلال. كما أطلقت الضمير صفحة خاصة على موقع تويتر.

اعتقالات السلطة الفلسطينية

استمرت السلطة الفلسطينية بالاعتقال السياسي بعد أكثر من ثمانية شهور من توقيع اتفاقية المصالحة بين فتح وحماس في القاهرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. رصدت مؤسسة الضمير ووثقت 111 حالة اعتقال تعسفي على خلفية سياسية قامت بها أجهزة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بين 15 تشرين الأول و 15 كانون الثاني. كما استمرت الاعتقالات في قطاع غزة مما يشير لعدم التزام الطرفين في المصالحة الوطنية.

“المس بكرامة رئيس الدولة”

اعتقلت السلطة الفلسطينية هارون أبو عرار في 5 كانون الثاني 2012 فور وصوله للضفة الغربية بعد أن طلب اللجوء السياسي والإضراب عن الطعام لمدة أسبوعين في النرويج. اتهم هارون "بالمس بكرامة رئيس الدولة" وأعلنت المحكمة بأنه سيحتجز لمدة 15 يوماً للتحقيق. قدم محامي هارون استئنافاً للإفراج عنه وأطلق سراحه في 16 كانون الثاني. و يحمل النشطاء المسؤولين عن قضيته السلطات النرويجية مسؤولية عدم منحه اللجوء.

المخابرات العامة تختطف شابا وتعتدي عليه بالضرب

اعتقلت أجهزة السلطة الفلسطينية سيف الإدريسي في 14 كانون الثاني 2012 أثناء مشاركته في مظاهرة سلمية تستنكر مشاركة الفلسطينيين بالمفاوضات مع إسرائيل في عمان. وقامت أجهزة السلطة بتفريق المتظاهرين منتهكة بذلك حق المتظاهر بالتجمع السلمي وحرية الرأي. وقامت الأجهزة بالقبض على سيف أثناء ملاحقتها للمتظاهرين وقاموا بضربه بشكل متكرر ثم القوا به بسيارة الأمن. و قام مجموعة من أعضاء الأجهزة الأمنية بضربه في الطريق إلى القاعدة الأمنية في رام الله. تم احتجاز سيف لمدة ساعتين قبل إطلاق سراحه.

الأمن الوقائي يمنع محامي الضمير من زيارة معتقل

ما زالت الأجهزة الأمنية مستمرة في منع وتقييد زيارة المحامي وتتعاطى معها بنوع من الانتقائية والمزاجية، فقد منع جهاز الأمن الوقائي محامي الضمير من زيارة معتقل لدى الجهاز في قلقيلية، بحجة عدم وجود تنسيق مع الدائرة القانونية هناك، وكأن القانون يوجب هكذا تنسيق، علماً أن قانون الاجراءات الجزائية يجيز للمحامي زيارة موكله في أي وقت ودون وجود أحد وبدون تنسيق. وعندما أوضح محامي الضمير للمستشار القانوني السيد ياسر أبو لبدة أن القانون لا يوجب هذا التنسيق، أجاب بأن اجراءاتنا توجب ذلك، وحول أن المحامي يمثل المؤسسة صرح السيد أبو لبدة بأن على محامي المؤسسة التنسيق مع الدائرة القانونية في المقر العام برام الله، وإذا كان المحامي لا يمثل أية مؤسسة، فعليه التنسيق معه مباشرة!!!!!!

ان استمرار الأجهزة الأمنية بانتهاك حق المعتقلين في الاتصال بمحام، وتعاملها وكأنها صاحبة القرار في منع المحامي من عدمه، يطرح تساؤلات عديدة حول احترام السلطة الفلسطينية لحقوق الانسان وحرياته الأساسية وادعاءها تكريس مبدأ سيادة القانون، اذ لا يعقل أن يتحكم الجهاز الأمني بالأمر لو كان هناك تعليمات تحت طائلة المسؤولية تجبر الأجهزة الأمنية على تطبيق القانون نصاً وروحاً.

الاستخبارات العسكرية تختطف الصحفي رامي سمارة

بتاريخ 31 كانون الثاني 2012 أقدم عناصر من جهاز الاستخبارات العسكرية على اختطاف الصحفي رامي سمارة، وقد أفرج عنه بعد ساعات تم التحقيق معه خلالها على نشاطه السياسي، وتعليقاته على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، على الرغم من أن الاستخبارات لا تتمتع بصفة الضابطة القضائية، وبالتالي لا يحق لها احتجاز أي شخص مدني.

عن المؤسسة: مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان هي مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة، غير ربحية، تعنى بقضايا حقوق الإنسان. تأسست في العام 1992 بمبادرة من شخصيات حقوقية وقانونية وسياسية، بهدف تقديم الدعم القانوني للأسرى والمعتقلين السياسيين والتعريف بمعاناتهم ونصرة قضيتهم العادلة، من خلال المراقبة، والدعم القانوني، وحملات التضامن.

لمزيد من المعلومات حول الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، يرجى التواصل معنا مباشرة من خلال:

مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان

Tel: +972 (0)2 296 0446 / 297 0136

Email: info@addameer.ps

New website: www.addameer.org

Follow us on [Facebook](#), [Twitter](#) and [YouTube](#)!